أمير مخول

# حيفا – سحرها في قصّتها وتحوّلاتها

## تمهيد

يسعى المقال للنظر في عدد من التمايزات المصاحبة للمشهد السياسي والشعبي، التي لازمت مراحل مختلفة، دون المقارنة بين المراحل أو سرد حيثياتها، ذلك في مسعى لتسليط الضوء على التحوّلات، ضمن الإشارة إلى تراجع بنية الحركة السياسية المنظمة وأثرها الشعبي والثقافي في أحد التجمعات العربية الفلسطينية الأكثر تسييسًا وأثرًا للأحزاب السياسية، ومعنى هذا التراجع. كما يتطرق إلى طبيعة نظرة الدولة إلى العرب في المدن الفلسطينية الساحلية التاريخية، وما قد يحمله المستقبل من تحوّلات إسرائيلية في هذا الصدد، وبالذات في أعقاب هبّة الكرامة في أيار ٢٠٢١.

كما يسعى إلى المقاربة بين الحالة الثقافية، نظراً لكون حيفا شكّلت حالة ثقافية متواصلة قبل النكبة وبعدها وأحد الأماكن الرئيسة لظهور أدب المقاومة، ويطرح السؤال حول خاصيّة حيفا في هذا الصدد، والتحولات في هذه الحالة مع تراجع البنية التي كانت تقوم عليها، ونشوء بنية جديدة.

يتطرق المقال إلى البعد التاريخي للحالة الراهنة وحضور النكبة في الفعل الشعبي، وعدد من المفاهيم المترسّخة في الخطاب السياسي الفلسطيني في الداخل وفي المفاهيم الإسرائيلية بالذات لمفهوم المدن المختلطة أو الساحلية، مع توقّف عند معاينة سياسة التعايش باعتبارها سياسة وأداة ضبط وهندسة سياسيّة، وعند مفهوم «السياج» في السياسة المعنية بمواجهة هجرة العرب إلى المدن الساحلية التاريخية، وكذلك إلى المدن التي أصبحت مختلطة، ومفهوم «الإهمال»، وهل هو ممنهج أم عدم اكتراث ومسألة تراجع في الأولويات.

## حيفا في عيون المكان وما كان

وكيف جئت أحمل الكرمل في قلبي
ولكن كلما دنا بعد؟
حيفا، أهذي هي؟
أم قرينة تغار من عينيها؟
لعلها مأخوذة بحسرتي
حسرتها عليَّ أم يا حسرتي عليها؟
وصلتها ولم أعد إليها...[1]

(أحمد دحبور)

ربما تحتاج الكتابة عن حيفا إلى كاتب أو شاعر، سواء أكان فيها أم عائدًا إليها أم باقيًا فيها، للمكان تفاصيل من قصّة، قصة الجبل وقصة البحر وما بينهما من التقاء ومن انتشار. لكل حيٍّ قصة حزينة انبثقت من نكبته بعد أن كانت هذه القصة تحكي عن عمرانه النهضوي الإنساني والثقافي والفني والتجاري والمدني والاجتماعي، وببنيتها الصناعية ومرفئها، ومن باص حيفا- بيروت إلى سكة حديد الحجاز. للبيوت شرفات، وللمدينة شرفة الشرفات تطلّ على البحر وما بعد البحر مما تريده من جليل وجرمق وحتى الشيخ المكسو بالأبيض، وحتى رأس الناقورة النقطة الفاصلة قسراً مع الوطن العربي والتي تذكّرنا بأنها النقطة الواصلة مع امتدادنا، إنها السفح الغربي للكرمل الذي تتربّع عليه. تم بناؤه منذ الخمسينيات ليكون مَطَلاً لليهود الذين أسكنوهم، ومَن لم يبنوا من أجله من هؤلاء منحوه منزلاً مبنيًا بالحجر ليجده جاهزاً للسكنى بعد أن طردوا أصحابه. أبقوا العرب الفلسطينيين الذين لا يتجاوز عددهم الألفين من أصل اثنين وسبعين ألفا، في بعضٍ من البلدة التحتا حيث فضّل اليهود الذين وصلوا للتو من بقاع العالم، أن يسكنوا على الشرفة، ومَن أسكنوهم من اليهود العرب في حي وادي الصليب احتجوا على تشبيههم بالعرب ورحلوا إلى الأعالي، وهكذا خلقوا مشهدين لشعبين، واحد يطلّ على كل ما يريد وعلى كلّ ما نَهَب، وآخر يطلّ على كلّ ما يراد له من دون شرفة ولا أفق، ولا يرى سوى شرفة اليهودي التي تطل عليه ولو نظر من حوله لشاهد النكبة تعيش في كل مكان وتعيش فيه.

حين استعاد العرب الفلسطينيون الباقون عافيتهم الجمعية، وبالذات في يوم الأرض من العام ١٩٧٦ بعد أن سبق وتصدّوا للحكم العسكري لغاية العام ١٩٦٦، بدأت في تلك المرحلة القرية الفلسطينية الباقية والتي صلبت عيدانها هي الأخرى، ترسل أبناءها وبناتها طلبًا للعلم إلى المعاهد العليا في جامعة حيفا ومعهد الهندسة التطبيقية التخنيون، أقيم كلاهما لأهداف صهيونية وضمن مشروعها، المعهد في سنوات العشرينيات والجامعة حصلت على اعتراف أكاديمي في أوائل السبعينات، وقد حصل لهما ما حصل لشرفة حيفا، جاءت الجموع العربية الفلسطينية وراء طموحات ذاتية وجماعية، طلبًا للعلم أو طلبًا للعمل، سعت بلدية المدينة كما دولتها إلى هندسة حضورهم ومحاصرتهم في الأحياء التي مَنّ عليهم المحتل في العام ١٩٤٨ بتخصيص الغيتو كما في اللد ويافا وعكا. مع الوقت بدأ حضورهم يصل إلى الشرفة، وكلما سكن العرب في منازل الشرفة تركها اليهود، وفتشوا عن شرفة الشرفة، وهكذا بدأ السفح الغربي للجبل يكتسي طابعًا سكانيًا عربيًا؛ العرب يصعدون الجبل واليهود يهجرونه صوب العلياء وصونًا لها. من الحليصة حتى وادي الجمال، ومِن شارع بانوراما المطلّ كما اسمه على كل شيء، إلى ستيلا ماريس (نجمة البحر) المشرقة ليل نهار التي جمع الياس خوري روايته فيها وحضر إلى حيفا بعيون القصص وبقصص أهلها، وإلى أحياء الكرمل التي باتت اللغة العربية تقيم في كل ثناياها، وباتت مرافق المدينة من مستشفيات وعيادات وصيدليات ومعامل وتجارة وخدمات تعتمد على العرب من أصحاب وصاحبات المهن والمهارات والتخصصات المناسبة.

أعود إلى البلدة التحتا ووادي الصليب وشارع العراق، الذي أطلقوا عليه «كيبوتس غلويوت»؛ أي لَمُّ شَملِ المنافي وعلى حساب طرد أهل البلاد الفلسطينيين إلى المنافي، وشارع جادة الكرمل الذي حظي باسم بن غوريون ليس إلّا، بعد أن أطلقوا عليه شارع الأمم قبل أن يقولوا «أووم شموم» بعد العام ١٩٧٥ وقرار ٣٣٧٩ القاضي بإدانة الصهيونية في الأمم المتحدة، وشارع الملوك الذي عبرنوا اسمه وصهينوه وبات "هعتسماؤوت" أي الاستقلال. في هذه المناطق، لا تزال مشاهد النكبة التي يخفونها يومًا بعد يوم ضمن مخططاتهم بعيدة المدى، إلا أن النكبة تظهر، في كنيسة مهدومة وجامع كسروا مئذنته وأغلقوه وهو محاط بالأسلاك، ومحالّ تجارية استعمروها وأحالوها إلى سوق خردة للسكان اليهود من المدينة وخارجها يؤمّونها أيام السبت لينعموا بالحنين إلى سنوات الخمسينيات والستينيات من تاريخهم هم، وهم متكئون على جدار جامع الاستقلال الشاهد كما المقبرة التي تحمل اسمه على قصة المكان والأهل بعد أن دفنوها تحت الركام سعيًا لسلب المكان، وإلى البيوت الموصودة أبوابها وشبابيكها بالباطون

**يعتمد الخطاب الإسرائيلي السائد تسمية «المدن المختلطة»، بينما يُكثِر الخطاب الفلسطيني من استخدام «المدن الساحلية» أو مدن الساحل. صحيح أنّ هنالك مدناً يهودية باتت تستقطب الكثير من الفلسطينيين العرب، وأبرز الحالات هي «نوف هجليل»، هذا إضافة إلى مدن أخرى مثل الخضيرة والعفولة وغيرها. معظم انتقال العرب للسكنى في المدن الحديثة (المقامة بعد ١٩٤٨) هو نتاج التفتيش عن حلول فردية لإسقاطات العنصرية البنيوية وأثرها الجماعي.**

المسلّح بعد أن كانت تطل على كل ما يريد أصحابها، إلى حين تعرضها شركة نهب حكومية اسمها عميدار ودلالتها بالعربية «شعبي في ديارِه»، في المزاد العلني الإسرائيلي، ويتملك أملاك غائبيها رجلُ أعمالٍ إسرائيلي من تل أبيب أو نيويورك باحثًا عن جذور في أملاكهم وفي جماليات عمارتهم التي باتت هيكلًا في انتظار الروح لتغزوها روحٌ ليست من روح أصحابها، ونواصل رحلتنا في التاريخ والمكان إلى حجر هنا، وإلى درج يربط بين الشوارع ويبدو حديثًا وقبيحًا بعد أن نهبوا بلاطاته وحجارته الفلسطينية ليبنوا فيها أفخم البيوت لليهود الهاربين إلى شرفة الشرفة في أحياء دينيا وغولدا مئير ومناحم بيغن ويغئال ألون، وهناك حجارة بلغ بها المطاف إلى مركز البلاد في قيسارية وهرتسليا.. حين نمر في وادي الصليب، نشاهد كيف أنّ لكل حجر قصةُ مكانٍ وذاكرة ونكهة. كل حجارة درجاته التي باتت تأخذ من يتسلّقها كما مَن ينزلها أحيانًا إلى لا مكان وإلى لا شيء، هي حجارة جديدة براقة ونظيفة لا غبار عليها، وحين نفكر لماذا هذا النقاء الذي يحتلّ الركام، نعرف أن كل الحجارة الأصلية قد نهبوها ونهبوا جمالها وحولوها إلى عتبات بيوت أغنياء اليهود في المدينة، أو مدماكًا يسند أحد الباحثين والمؤرخين الإسرائيليين مكتبته المكتظة بآلاف الملفات عن نكبة الشعب الفلسطيني سعيًا لإخفائها أو كشفها، أو كشف بعض جوانبها من أجل إخفاء الأكثر أهمية.

## ملاحظات في المفاهيم

في حين أن حيفا تاريخيًا هي مدينة هجرة، ومستقطبة للهجرة بصفتها مدينة صناعية ومزدهرة وتعج بالمراكز التجارية والثقافية والتعليمية بالإضافة إلى تميّز موقعها، في المقابل يرى الباحث والمؤرخ محمود يزبك مسألة الهجرة إلى المدينة بمثابة ظاهرة مرتبطة بتاريخها كمدينة مستقطبة للهجرة، وتطورت على أساسها منذ العام ١٩١٤ وبالذات في أواخر سنوات الثلاثينيات، ثم مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومنها إلى النكبة والتهجير. كانت الهجرة مخططة وعلى أساسها حدث الانقلاب الكبير في الاقتصاد سواء بناء الصناعات أم في الديمغرافيا إذ بلغ عدد اليهود عام ١٩٤٨ ما يزيد عن الخمسين بالمائة من سكان المدينة. ففي حين درجت المدينة لغاية ١٩٤٨ على استيعاب المهاجرين العرب من داخل فلسطين بما في ذلك من نابلس وجنين فقد، هاجرت إليها عائلات ميسورة، ومن ثم عائلات فقيرة وعمالية من سورية ولبنان. إلا أن هذه الهجرة التي تطورت بشكل تلقائي وسكاني طبيعي، انقطعت وبُترت وقُضي عليها في نكبة المدينة وطرد معظم سكانها العرب الذين بلغ عددهم ٧١٢٠٠ نسمة عام ١٩٤٨ كما يشير راسم خمايسي ليصل إلى ٧٥٠٠ نسمة عام ١٩٥١ بعد نزوح المهجرين من القرى المختلفة للمدينة. كما أنه عند الحديث عن حيفا لا تنحصر المدينة بسكانها قبل العام ١٩٤٨، بل إنها كانت مركزًا لقضاء كامل كان فيه ٤٨ قرية هدم المشروع الصهيوني ٤٢ منها وطرد سكانها واستحوذ على أراضيهم التي بلغت مساحتها ٢٧٤,٨٧٧ دونمًا.

يعتمد الخطاب الإسرائيلي السائد تسمية «المدن المختلطة»، بينما يُكثِر الخطاب الفلسطيني من استخدام «المدن الساحلية» أو مدن الساحل. صحيح أنّ هنالك مدناً يهودية باتت تستقطب الكثير من الفلسطينيين العرب، وأبرز الحالات هي "نوف هجليل" أو باسمها التأسيسي «نتسيرت عيليت" (أي الناصرة العليا)، هذا إضافة إلى مدن أخرى مثل الخضيرة والعفولة وغيرها. معظم انتقال العرب للسكنى في المدن الحديثة (المقامة بعد ١٩٤٨) هو نتاج التفتيش عن حلول فردية لإسقاطات العنصرية البنيوية وأثرها الجماعي، بينما بنيت هذه المدن

لتوفير حلول جماعية لليهود ضمن مشاريع كبرى أشهرها تهويد الجليل ومجمل الحيّز الجغرافي في البلاد، ولمنع التواصل الجغرافي العربي الفلسطيني للحيلولة دون أي فسحة لمطالبات مستقبلية بحكم ذاتي أو انفصال خاصةً في المناطق التي كانت مخصصة للدولة العربية في قرار التقسيم ١٨١ من العام ١٩٤٧. هناك سبب آخر لعدم اعتماد علم الاجتماع الإسرائيلي لمفهوم المدن الساحلية، لأن الساحل هو في جوهره معطى مكاني استراتيجي وفيه إطلالة تاريخية وعلى ما كان فيه قبل النكبة مِن كبريات المدن الفلسطينية، وكذلك لاستحواذ «الدولة اليهودية» على مساحات واسعة منه وفقًا للقرار المذكور.

في هذا السياق، وفي المقدمات النظرية لكتاب بتحرير إيلي ريخيس «العرب في المدن المختلطة» يتطرق إسحق شنيل إلى الثنائيات البحثة، ويشير إلى تيار يقوم على الإطلالة الرومانسية على المكان والتعامل معه بأهله من منظار إكزوتي، ومثال ذلك مهرجانات عيد الأعياد البلدية التي تقام في نقطة تزامن الأعياد اليهودية والمسيحية والإسلامية في كانون الأول من كل عام، ويستضيفه قسرًا حي وادي النسناس، فتحضر الجموع الإسرائيلية نهارًا لتمارس نظرتها الرومانسية للمكان وأهله وتغيب مساء ليعود أهل المكان إلى العيش في بؤس ظروفه. كما تسهم منال توتري جبران بمفهوم «مدن في طور التشكّل المختلط» أو في سيرورة اختلاط، تختلف عن المدن الساحلية التاريخية لكونها المدن التي أُنشئت بعد قيام الدولة على شكل مدن أو بلدات تطوير» يهودية خُصصت لإسكان «قادمين جدد»، في حين - وبعد أن - هاجر إليها من البلدات المحيطة سكان عرب ميسورو الحال، تحوّلت إلى مختلطة».[٢] أي أن هجرة العرب إليها تُناقض جوهريّاً الغايات والأهداف من وراء إقامتها، والتي تمت بالتعاون بين المؤسسات القومية اليهودية الكيرن كييمت (الصندوق القومي اليهودي) وسوخنوت يهوديت (الوكالة اليهودية)، وهما من ركائز بنية المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني في فلسطين، وباتتا بعد قيام إسرائيل تشكلان المسار الالتفافي على الحق الأساس بالمساواة وحقوق الإنسان وكرامته، بكونهما مؤسستين تابعتين للشعب اليهودي ولخدمة اليهود فقط المواطنين وغير المواطنين، والذين على النقيض منهم، لا توجد خيارات أمام المواطنين العرب سوى البقاء في بلداتهم التي تشوّه تطورها، أو الهجرة إلى المدينة. كما لا يوجد خيار إلا الملكية الفردية الخاصة أو الاستئجار طويل الأمد من الدولة (المفتاحية) للأملاك المصنّفة قانوناً

بيت عربي للبيع (بالعبري) في شارع البرج في حيفا.

ضمن أملاك الغائبين. بينما يتمتع اليهودي بكل أشكال الإسكان والاستيطان سواء بشأن نوعية البلدة وتصنيفها وامتيازاتها الضريبية والاقتصادية. هذا الخيار يقوده إلى المدينة كفرد وتدأب السياسة المهيمنة على أن يبقى كذلك، إلا إذا وجد شقة في حي عربي.

يرى نيكولاي أورباخ بأنه تكاد لا توجد مدينة إسرائيلية خالية من سكنى العرب، وبأنها تتحوّل إلى مختلطة ويستخدم مصطلح «تتخالط». كما أن هذا المنحى الحديث نسبيًا لكن المتسارع، قد دفع الأبحاث في هذا الصدد إلى تطوير مفاهيم غير تقليدية في علم الاجتماع الإسرائيلي، ومثال ذلك مفهوم «المدن الآخذة بالاختلاط» وكذلك «المدن في صيرورة اختلاط»[٣]، وتشير نسرين حداد حاج يحيى إلى قلق الدولة «تجاه اتساع نطاق حركة انتقال العرب إلى المدن «المختلطة»، هذا ويشكل البند رقم ٧ من قانون القومية التعبير الدقيق لموقف المؤسسة الإسرائيلية في ما يتعلق بالحيّز السكني المشترك لليهود والعرب»، الذي ينص على «الدولة تنظر في تطور الاستيطان قيمة وطنية، وستعمل على تشجيع وتعزيز إقامته ... وللحقيقة لم تكن إسرائيل بحاجة إلى قانون القومية ولا للبند السابع كي تمارس هذه السياسة التي تعتبر من ثوابت سياساتها السكانية منذ قيامها بل إنها أيضًا متجذرة في روح الفكر والمشروع الصهيوني في فلسطين. وقد دفع هذا المنطلق الدولة إلى «استخدام إجراءات، علنية وسرية، تهدف إلى منع المواطنين العرب الإسرائيليين من العيش في مناطق مشتركة في المدن المختلطة».[٤]

أساس النظرة الإسرائيلية إلى المدن «المختلطة» هو اعتبارها مشكلة، بحاجة إلى معالجة ومنظومات ضبط وهندسة سكانية سواء من خلال السياسات الناعمة

مثل منظومة التعايش، أم بالفصل والحيلولة دون التمدد السكاني وقوانين لجان القبول والمواءمة السكانية وغير ذلك. كما أن جلّ السياسة ينطلق من كيف يتصرف العرب وما ينبغي فعله تجاههم. في حين أنّ النظرة العامة تعاملت من منظار "السياج" المتجذّر في الفكر الصهيوني الذي استخدموه تاريخيًا فعلياً في اللد بشكل سافر، أو في النقب، وهي من مفاهيم الحصار والإغلاق وآلية للتطهير العرقي ونهب الأرض حسب الظرف والسياق. كما اعتمدت السياسة نفسها مفهوم السياج حتى وإن لم يكن حقيقيًا، بل بات المفعول المجازي مساويًا للحقيقي، لأنه أصبح قائمًا على تذويت السلوك المؤاتي عند العرب. طوال سنوات لم يخرج العرب من أحيائهم ومحيطها المباشر في المدن الساحلية، كذا الأمر في حيفا. كما أنَّ سياسة منع المرافق العربية خارج الأحياء العربية شكّلت حدودًا غير معلنة و«سياجًا" ذا فاعليّة وعززت الشعور بعدم الانتماء إلى هذه الأحياء، وأي انتهاك لهذه الحدود اعتبرته المؤسسة الحاكمة اعتداءً. في المقابل تسعى العلوم الاجتماعية والسياسية الإسرائيلية إلى تجنّب استخدام تعبير المدن الساحلية التاريخية وميزاتها التي تفقدها حين ندرجها ضمن المدن المختلطة. مثلًا مفهوم المدن التاريخية لا يُستخدم لأن التاريخ يكشف ما حدث في المدن الساحلية عام ١٩٤٨، كما أنه يكشف التطهير العرقي والهوية المكانية، أي أنها تقوم باستخدام التسميات التي تشكّل التفافًا على التاريخ، فهذا المفهوم يوحي بوضعها الحالي لا بالماضي بوصفه أساسًا لفهم الحاضر وإدراك كنهه. كما أنّ ملامسة النكبة، هي أبعد من أن تنحصر في شواهد النكبة بل إنها تروي كيف أن النكبة متواصلة في تغيير هوية المكان وتحويله إلى مرفق سياحي يتمّ تسويقه على أنه من وحي الماضي الإسرائيلي لا الفلسطيني، أو حيٍّ قديم من دون هوية للمكان. وبناء على هذه المعايير فإن المدن المختلطة التي تصل نسبة العرب فيها إلى ١٠ بالمائة هي اللد والرملة وحيفا وعكا والقدس ونوف هجليل بينما «يافا تل أبيب» فيها ٤٪. وهو التعريف الذي تعتمده أيضا دائرة الإحصاء المركزية، التي تعتمد القدس موحّدة وفقًا للقانون الاحتلالي، وبناء على هذا التعريف يصل عدد العرب في المدن المختلطة للعام ٢٠١٩ إلى ٤٩٠,٠٠٠ بمن فيهم المقدسيون. بينما تحدد هذه الدائرة المدن المختلطة بأنها "تلك التي تتوفر فيها غالبية ساحقة من اليهود وفيها أقلية جدية من العرب".[٥]

ضمن النهج السائد في العلوم الاجتماعية الإسرائيلية، يبقى تباين في المفاهيم والتعريفات العينية؛ يعرّف إيلي ريخيس المدن المختلطة باعتبارها امتدادًا لظاهرة عالمية، وبأنها تلك «التي تسكنها بشكل عام مجموعات من أصول مختلفة – إثنية أو قومية أو دينية تعيش أحيانًا في حالة صراع [...] هناك خمس مدن إسرائيلية ينطبق عليها هذا المفهوم، وهي: عكا وحيفا ويافا والرملة واللد». حسب بيانات دائرة الإحصاء المركزية للعام ٢٠٠٤ نحو ٦٪ من الجماهير العربية «يعيشون حالة من الهامشية المزدوجة: من غالبية السكان العرب، وفي المقابل يعيشون في أحياء منفصلة عن السكان اليهود والاندماج في الحياة اليومية بين المجموعتين مقلّص وقليل نسبيًا».[٦] أن اعتباره بأن العرب في المدن المذكورة "مهمَّشون عربيًا"، هو افتراض لا يشعر به سكان هذه المدن ولا تشعر به بقية المجتمع العربي ولا يستطيع إثبات هكذا فرضيّة. فلا يوجد مثلًا مدينة عربية في البلاد يدخلها يوميًا عرب من خارجها كما يدخل حيفا، سواء للعمل ام للدراسة أم للترفيه في ساعات المساء والليل، لكونها باتت مستقطبة لجمهور واسع وبالذات من الأجيال الشابة، أضعاف ما كان يدخل المدينة قبل العام ٢٠٠٠ الذي شكل نقطة انفصال في عالم الترفيه في المدينة وروادها. ثم هناك حركة هجرة عربية متواصلة إلى حيفا، وهي لا تشير إلى الشعور بالهامشية.

تُعايِن فكرة المدن المختلطة والمتخالطة وجود العرب إلى جانب اليهود وهناك من يتحدث عن المدن المختلطة وعن المدن المتخالطة أو التي تمر في سيرورة اختلاط،[٧] وعن لجوء العرب إليها وتغيير طابعها السكاني اليهودي. في المقابل، ترى العلوم الاجتماعية ومراكز البحث الإسرائيلية بغياب أطر تعليمية واجتماعية ودينية أو وقفيّة للعرب في الأحياء المختلطة بمثابة حقيقة موضوعية أو معطىً، وتُقِلّ في بحث السياسات بعيدة المدى التي تقف وراءه وتتجاهل ذلك وتحصرها في «الإهمال»، كما تعرّف في معظمها «المدن المختلطة» لتوصيف دخول العرب إلى الحيز العام الإسرائيلي اليهودي. اليهود في حِلٍّ من متطلبات الاختلاط، في حين أنّ من دور العرب تفسير هجرتهم وتبريرها. فالنظرة العامة السياسية والبحثة هي مركزية يهودية. بينما في مقال له في صحيفة كولبو الحيفاوية بالعبرية يرى عضو بلدية حيفا ورئيس كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة فيها رجا زعاترة بأنّ ضائقة السكن في الأحياء التاريخية [في حيفا] تدفع بالأزواج الشابة العربية إلى الانتقال للعيش في مناطق الهدار العلوي وفي الكرمل

الفرنسي وفي الأحياء الجنوبية الجديدة (حي هنسي). إلا أن هذه الأحياء «اليهودية» تكاد لا توفّر أي خدمات تربوية وثقافية وجماهيرية للسكان العرب، بينما بقيت معظم المدارس العربية محشورة في منطقة لا يتجاوز قطرها الكيلومتر في وادي النسناس ومنطقة عباس والألمانية، وحين تنتقل أسرة شابة خارج هذه الأحياء تبقى هي مركز حياتها.[٨]

هناك مَن يعتبر بأنّ هجرة العرب الفردية تشكّل مشروعًا جماعيًا منظمًا بمفهوم "الغزو" ويستخدمون الخطاب الشائع كما لو كان لوصف الاستيطان الزاحف؛

إن الصورة في العقدين الأخيرين ٢٠٠٢ – ٢٠١٩ هي وجود بلدات يهودية كثيرة في طور الاختلاط الإثني، تشكّلت بداياته بنشوء نواة استيطانية عربية منظمة أو عفوية لمجموعات أو أفراد في البلدات اليهودية، وفي الغالب في أحياء تتميّز بوضع اقتصادي اجتماعي ضعيف أو شرائح وسطى، ثم تتزايد أعدادهم إما بالهجرة أو بالتكاثر الطبيعي مما يؤثر على طابع هذه البلدات اليهودية المختلف عن المدن المختلطة التقليدية.[٩]

هذه هي اللغة ذاتها المستخدمة تجاه القرى غير المعترف بها في النقب التي باتت لغة رسمية، كما تستخدمها الميليشيات اليهودية الرسمية وغير الرسمية لتبرير وجودها واصطفافها وما ستقوم به من مساع للتطهير العرقي.[١٠] إلا أن هذا السلوك يفتح ذاكرة المكان، فمعظم كبار السن الذين عايشوا نكبة حيفا رددوا ويرددون بشكل دائم هجمات اليهود على الأحياء العربية والسوق والتطهير العرقي للمدينة ويبدو أنها باتت صدمة متوارثة.

## التعايش أداة ضبط وهندسة سياسية

لم تمرّ سوى سنوات قليلة على نكبة حيفا، حتى ظهر خطاب التعايش من سدّة الحكم البلدي والقطري. وإذ نرى اليوم استخدامات متباينة المعنى والنوايا لمفهوم التعايش، فإن البحث هنا يتمحور في السياسة السلطوية في هذا الصدد، حيث انشغلت إسرائيل منذ بداياتها بمسألة التعايش العربي اليهودي، ولم يكن ذلك قيمةً ليتغنّى بها المشروع الصهيوني المنتصر على الشعب المنكوب، بل وظيفة تندرج ضمن السياسات الناعمة والأكثر نفاذًا، وفيها مكسب مضاعف، فمن ناحية تحاول الدولة الجديدة إظهار نفسها للعالم بصفتها دولة تعايش وتسامح، وكذلك هي أداة ضبط للداخل.

من الصعب بمفاهيم اليوم تصوّر ديوان رئيس حكومة منشغل بمؤسسة بحجم جمعية في مدينة ما في بلاده. لكن في إسرائيل فإن كل شأن فيه أي وجه تحدٍّ للفكر الصهيوني السائد، يُحال إلى مجهر الأمن القومي كي يتم التدقيق فيه. غداة قيام الدولة باتت وظيفة مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية من الوظائف الضليعة في بلورة السياسات في التعامل مع «الموطنين» العرب، الذين كان التعامل الأولي معهم من باب الوجود المؤقت حتى يُطردوا ليلحقوا باللاجئين، ومن ثمّ وبالذات في النصف الثاني من سنوات الخمسينيات فلاحقاً، تحوّل النهج إلى إعمال منظومات الرقابة والضبط والهيمنة بشكل سافر، ليقوم ديوان رئيس الحكومة من خلال مستشار الشؤون العربية بتنسيق أعمال معظم الجهات الأمنية ذات الصلة من جهاز الاستخبارات العامة "الشاباك" والشرطة والحكم العسكري والوزارات وبالذات الداخلية والتعليم والزراعة، وكذلك الهستدروت ولجنة السياسات في حزب المباي الحاكم بصفتها فعليًا هيئة فوق حكومية، لبلورة السياسات الضابطة من ناحية وتعزيز المشروع الصهيوني وترسيخه في فلسطين وردع أي محاولة لعودة اللاجئين وأداة ردع للأنظمة العربية.[١١]

في المجمل انطلقَ التيار السائد في السياسة الإسرائيلية والأكاديميا والإعلام من الوصائية القائمة على مدى مواءمة الوجود العربي الباقي في المدينة لهذا الضبط والرقابة المؤسَّسين على خطاب التعايش بينما اليهود في حلٍّ منه، فنجد أنّ مرافق التعايش وبنيته قائمة في الأحياء العربية وبالأحرى في حي وادي النسناس. في رسالته المفصلة بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٨ إلى شموئيل طوليدانو مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية ونسخة عنها إلى الشاباك الوحدة ١٤٩(٢) (يطلب تطرقهم للبند رقم ٣ من الرسالة المتعلق بالطائفة الأرثوذكسية وحصريًا الكلية العربية الأرثوذكسية كعامل مؤثر)، يشكو يورام كاتس مدير مكتب مستشار الشؤون العربية في لواء حيفا والشمال، التحديات التي تواجه «بيت هجيفن المركز اليهودي العربي» وعلى رأسها «خواء المركز من الأعضاء العرب»، ليرد في البند الثالث والمؤلف من ثلاثة بنود فرعية:

أ. يشير تسفي يسرائيلي[١٢] إلى أنّ العامل السلبي والفعال هو الكلية الأرثوذكسية بكل المعلمين فيها.

ب. تنتهج المدرسة أساليب مختلفة من أجل ابتعاد الطلاب عن المركز [اليهودي العربي]، وذلك مثلاً من خلال الاستعداد لتخصيص غرف في المدرسة لصالح دورات

**نجحت سياسات «الحَجْر» السكاني للعرب في أحيائهم في مرحلة الحكم العسكري في البلاد، فعلى الرغم من أن المدن الساحلية لم تخضع لأنظمته الصارمة، فإن حرية التنقّل وتغيير مكان السكنى لم تكن ممكنة بشكل حر. في سنوات السبعينيات والثمانينيات استقرّت أعداد كبيرة من العرب في حيفا سواء أكانوا طلابًا وبقوا في المدينة أم عمالًا وانتقلوا إليها، وكذلك بداية نشوء طبقة وسطى متمكنة اقتصاديًا إلى حد ما.**

متنوّعة كانت تجري في بيت هجيفن.

ب. حسب تقديرات بن تسفي، فلو كان بالإمكان تقريب معلمي الكلية الأرثوذكسية، مثلا شكري الخازن المدير أو المعلم حنا أبو حنا، لربما كانت الأجواء أفضل. بينما وضعية سلمان قطران وهو شخصية ناشطة في المركز [اليهودي العربي] ومن رؤساء الطائفة الأرثوذكسية في حيفا، باتت متضعضة وليست ثابتة كما كان في الماضي، كي يكون بمقدوره توجيه التيار الأرثوذكسي لصالح بيت هجيفن كما حدث سابقًا.

## ليس إهمالاً، بل سياسة تُنتج نقيضها

نجحت سياسات "الحَجْر" السكاني للعرب في أحيائهم في مرحلة الحكم العسكري في البلاد، فعلى الرغم من أن المدن الساحلية لم تخضع لأنظمته الصارمة، فإن حرية التنقّل وتغيير مكان السكنى لم تكن ممكنة بشكل حر. في سنوات السبعينيات والثمانينيات استقرّت أعداد كبيرة من العرب في حيفا سواء أكانوا طلابًا وبقوا في المدينة أم عمالًا وانتقلوا إليها، وكذلك بداية نشوء طبقة وسطى متمكنة اقتصاديًا إلى حد ما. فانتقلت أعداد ملموسة من ذوي المهن الحرة إلى المدينة سواء للعمل كمستقلين أم بالأجرة، ومنهم أعداد ملموسة من الأطباء والمحامين والتجار والمحاسبين والصيادلة والمعلمين إضافة إلى المطابع ودور النشر.

تسارعت هذه الظاهرة في العقدين الماضيين، إذ انفتحت مجالات لم تكن متوفرة من قبل، مثل هندسة المجالات التكنولوجية وصناعات الهايتك العالمية التي تمركزت في حيفا، وكذلك باتت حاضنة لمبادرات إبداعية فردية في مجالات الفنون والثقافة والمسارح وغيرها، وقد تعززت حركة الهجرة بالقدرات الاقتصادية والمالية لدى شرائح واسعة. كما استوعبت الأكاديميا ومراكز الأبحاث أعدادًا غير مسبوقة من ذوي وذوات الكفاءات العرب الفلسطينيين. قطاع آخر استوعب أعدادًا من الكوادر هو الجمعيات الحقوقية والتنموية والنسوية والثقافية القطرية التي اختارت مقارّها في حيفا بالإضافة إلى الجمعيات المحلية التنموية وعدد من الجمعيات الإسرائيلية التي يعمل فيها عرب. شكّلت خصخصة مرافق كثيرة من القطاع العام الإسرائيلي في العقود الأربعة الأخيرة فسحة لاستقطاب الطاقات العربية الفلسطينية المناسبة. وهكذا بات معدل الأزواج الشابة المنتقلة إلى حيفا سنويًا نحو الألف وفقًا لصحيفة دي ماركر، وهذا عدد كبير، وتسعى الغالبية لاستئجار أو امتلاك دور في أحياء خارج الأحياء العربية المكتظة بالسكان وبعضها يعاني من فائض سكني كبير مقارنة بالبنى التحية. في المرحلة الراهنة هناك تسارع لظاهرة الهجرة العربية الداخلية إلى حيفا.[١٣] وحسب معطيات المخطط الحضري عروة سويطات فقد بلغت نسبة ازدياد السكان العرب في حيفا في العقدين الأخيرين ٩١٪ أي تقريبًا تضاعف عددهم، بينما تراجع حجم الجمهور اليهودي بـ٤٪.[١٤]

يتناسب تسارع الهجرة طرديًا مع تصاعد الجريمة في المجتمع الفلسطيني في الداخل، إذ إنّ القلق المركزي كما صرح عدد من السكان لنشرة "حيفا بو" [هنا حيفا] العبرية، هو القلق على الأولاد والأطفال. وهذا ما يشير إليه أحد المقاولين الكبار الذي يبني مشاريع إسكان ضخمة في الأحياء اليهودية في المدينة مؤكدًا أنه لا توجد بناية واحدة دونما وجود عائلة عربية أو أكثر فيها.[١٥] لقد باتت مسألة الأمان الشخصي دافعًا أساسيًا للجوء إلى السكنى في حيفا بالإضافة إلى الدوافع الأخرى ومنها مرافق المدينة البلدية والصناعات عالية التطور (الهايتك)، والمرافق الطبية المهمة ومعاهد الدراسات الجامعية (جامعة

حيفا والتخنيون والكليات الأكاديمية العديدة ومتعددة المجالات)، وإن كان غالبيتهم غير مُسَجَّلين سكاناً من حيفا فإنهم مقيمون دائمون فيها. بينما في المقابل نجد صحيفة "كولبو" الأكثر انتشارًا في المدينة والتي لا تعير أي اعتبار للهجرة العربية إلا من باب السلب، بينما تعتبر في تقريرها حول ميزان الهجرة هجرة «القادمين الجدد» هي البشرى، في حين لا تتطرق بتاتًا إلى هجرة العرب الداخلية إلى حيفا ولا لاحتياجاتهم.

في حين سعى الاعتراض المقدم من مخططة المدن سعاد نصر مخول والمهندس موسى ظاهر من العام ٢٠١٥ إلى إلغاء المخطط الهيكلي المقترح لحيفا في ذلك العام واعتماد مخطط بديل، باعتباره "يتجاهل بشكل منهجي ومبرمج احتياجات السكان العرب والأحياء العربية، لا بل يحاول إلغاءها تمامًا وطمس معالمها من خلال إدراجها ضمن مناطق أخرى ومحو أسمائها التاريخية وإهمال معالمها"، مقابل عدم المبادرة البلدية لتوفير أي مرافق عربية أساسية في الأحياء التي باتت مختلطة، وأن يبقى العرب المنتقلون إلى الأحياء اليهودية حتى ولو باتوا أعدادًا كبيرة أو غالبية، خارج الانتماء للمكان.

## ملامح من الحالة الثقافية – موروث تاريخي يتجدد

تعايَش كلٌّ من الحالة الثقافية والحيز الثقافي دائمًا مع الحيّز الحزبي بعد العام ١٩٤٨ والذي شكل دفيئة له. إلا أنه بعد العام ٢٠٠٠ وبالذات في العقد الأخير، باتت حالة انفصام، وبات الحيز الثقافي دفيئة لحراكات غير حزبية وعلاقتها بالأحزاب فيها نوع من التنافر أو التوتّر.

شكّلت المرافق الثقافية التابعة للحزب الشيوعي لغاية سنوات الثمانينيات دفيئة مستقطبة لغالبية الطاقات الثقافية الوطنية، فكانت صحيفة الاتحاد وملحقها الثقافي ومطبعتها التي شكلت دار نشر، وكانت مجلات الجديد والغد والدرب بمثابة منصات اجتمع حولها معظم الأدباء والكتاب والشعراء، وشكّلت حالة ثقافية تكاملت مع النوادي الحزبية والملتقيات الثقافية. إلا أن هذا الدور النهضوي قد تقلّص بشكل حاد فيما بعد، فغالبية ما ذكر قد أغلقت وتوقفت عن الصدور، وأغلقت المطبعة ودار النشر. في المقابل شكل نشوء التجمع الوطني الديمقراطي حالة نهضة ثقافية واستقطب أوساطًا واسعة، ووصل نفوذه إلى ذروته في مطلع سنوات الألفين ليتراجع هو الآخر بشكل ملموس للغاية، في حين حافظت مؤسسات

مسرح الميدان: هجمة عنصرية بلغت ذروتها في الهجوم على مسرحية «الزمن الموازي» .

وقف من ورائها وبالذات جمعية الثقافة العربية على حضورها بل وتعزز دورها على مستوى المدينة وقطريًا، يضاف إليها موقع "عرب٤٨" الذي يعتبر من أكثر المواقع الإخبارية والتحليلية والثقافية رواجًا. كما شكّلت حركة أبناء البلد رغم محدودية سعتها، عنصرًا ملموسًا في حياة المدينة الثقافية.

شكّل المسرح البلدي في حيفا دفيئة مهمة نشأ فيها عدد كبير من فناني وفنانات الرعيل الأول، وشكّل حالة جذبت أوساطًا من الجمهور العربي بالذات الحيفاوي، وهناك ممثلون وممثلات انطلقوا منه إلى العالمية بسبب جدارتهم. ثم كان مسرح الميدان بصفته مسرحًا عربيًا بلديًا مدعومًا من وزارة الثقافة الإسرائيلية، وقد استقطب العديد من الفنانين والمهتمين بالعمل الثقافي بشكل عام، إلا أنه أغلق في أعقاب الملاحقة السياسية الحكومية وربط التمويل الحكومي بالرقابة على مضامينه، لكن اللافت في العقد الأخير هو ظهور عدد من المسارح الخاصة والشعبية وبتمويل شعبي كي تحافظ على هويتها واستقلاليتها.

لقد تلازم تراجع دور الحياة الثقافية مع تراجع دور الحزبين المذكورين وحدوث فراغ ملموس، كما استُعيض عنه إلى حدّ ما، بنشوء جيل جديد من الأطر والحيّز الثقافي دونما تواصل مع ما كان من قبل بل كحالة جديدة مختلفة. إنها لا تملك مؤسسة راعية، وإنما تملك نقاط قوة وبالذات امتداداتها الشعبية وتنوع المبادرات المجتمعة حولها، وكذلك إلمام واسع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الذي أتاح لها الوصول إلى جمهور هدف لم يكن ممكنًا الوصول إليه لولا هذه المَلَكات.

في العالم الافتراضي تواصلت الجغرافيا وباتت فلسطين

**هناك ميراث ثقافي للمدينة هو امتداد لما سبق النكبة. بينما شهدت حيفا صدامًا بين حياتين ثقافيتين موجّهتين. واحدة هي ما أشرنا إليها ضمن الفصل عن التعايش وفرض الدولة منظومة ثقافية عربية إسرائيلية تنطلق من مرافق التعايش، ومن الصحف والإذاعة الإسرائيلية الناطقة بالعربية. بينما شكلت المنظومة الإعلامية الثقافية التابعة للحزب الشيوعي دفيئة لأدب المقاومة في حيفا وخارجها.**

من دون خط أخضر وبات اللاجئ ابن المكان قادرًا على الوصول إلى مسقط رأسه المشتهى. وإن كانت المسافات الفلسطينية تقاس بالزمن أكثر منه بالكيلومترات، فقد باتت بيروت البعيدة سبعة عقود قاب قوسين وأدنى، ومخيم اليرموك ونهر البارد والوحدات أقرب إلى مكانها في فلسطين وفي حيفا، وبات الامتداد العربي كما الشتات الفلسطيني في كل العالم قريبًا. وهذا ما عزز حالة الانفصال الثقافي عن الحيز الإسرائيلي في حيفا. وعزز الرابط الفلسطيني والعالمي. واللافت النوعي الإضافي هو أن هذه المبادرات حوّلت البلدة التحتا وهي الشاهد الأول على النكبة من حيث موقعها إلى ساحة تفاعلها وبثّت فيها الروح الفلسطينية المتجددة، وانتقلت من حالة اندثار إلى مساحة نهضة.

إن انفصال الحيز الثقافي والحالة المنفصلة تمامًا عن الحالة الإسرائيلية والمتصادمة معها، وجدت نقطة التقاء مع الفعل السياسي الشعبي خارج الأحزاب، وباتت هذه المناطق إلى جانب الحي الألماني هي المقرّ المفتوح للأنشطة الاحتجاجية التي تتميز بالروح الصدامية وبالشعارات الداعية للاشتباك وباحتلال الشوارع والاشتباك مع الشرطة الإسرائيلية. إنها حراكات لا ترفع شعارات تدل على الحلول السياسية كما تفعل الأحزاب، بل تدل على الحق الفلسطيني والقضية الواحدة ويحظى بشكل بارز فيها التكامل الفلسطيني مع الضفة وغزة والقدس واللاجئين والشتات ومع الأسرى، إنها قائمة على وحدة القضية وأبعد من مسألة هويّة فحسب.

هناك ميراث ثقافي للمدينة هو امتداد لما سبق النكبة. بينما شهدت حيفا صدامًا بين حياتين ثقافيتين موجّهتين. واحدة هي ما أشرنا إليها ضمن الفصل عن التعايش وفرض الدولة منظومة ثقافية عربية إسرائيلية تنطلق من مرافق التعايش، ومن الصحف والإذاعة الإسرائيلية الناطقة بالعربية. بينما شكلت المنظومة الإعلامية الثقافية التابعة للحزب الشيوعي دفيئة لأدب المقاومة في حيفا وخارجها، إذ كانت مقارّ صحيفة الاتحاد ومجلات «الجديد» و«الغد» والنوادي الثقافية، ومطبعة الاتحاد بصفتها دار نشر للكتب والروايات ودواوين الشعر. كما شكلت الكلية العربية الأرثوذكسية ومعها المدارس الأهلية بالمجمل صرحًا وطنيًا ودفيئة تربوية تخرّج منها الكثيرون من مختلف أنحاء البلاد من روّاد ورائدات الحركة الثقافية.

في انتفاضة القدس والأقصى وما تلاها، تعزّز وزن الهوية الفلسطينية والحقوق الجماعية، ومنحى الانفصال عن الحياة الإسرائيلية، وبالذات في مجالات الترفيه والمقاهي والمرافق الاجتماعية الثقافية. ممكن القول إن التجلّي الأكبر والأسطع لهذا التحول هو ما حدث في شارع جادة الكرمل (الألمانية) وتحوّله من حي مهمل إلى مكان يعجّ بالروح الشبابية والشعبية العربية الفلسطينية وبات بيئة ساهمت في نشوء الحراكات وتبلورها، ولتنتشر هذه المرافق في كافة أنحاء المدينة التحتا وحتى منطقة الهدار. وهي تعبير إضافي عن تعددية المجتمع الفلسطيني في المدينة، وعن قوة الاستقطاب لجمهور واسع من خارج المدينة وبالذات الشبابي إضافة إلى نحو عشرة آلاف طالبة وطالب جامعيين يتواجدون في حيفا.

مقابل تعزيز الهوية الفلسطينية وسلوك الانفصال الذي واكبها عن المرافق الإسرائيلية، فقد تميّزت هبّة الكرامة بوعي القضية الواحدة، وهو ما وفّرت وسائل التواصل الاجتماعي أدوات له، وتزامن مع تراجع وزن الأحزاب والحركة السياسية المشار له آنفاً بينما كان سيّد الموقف في العام ٢٠٠٠، وهذا ينعكس أيضًا في طبيعة الحراكات والمبادرات الذاتية الكثيرة والمتعددة مضمونًا. وقد شكّلت حيفا بيئة مؤاتية نظرًا لسعة سكانها وانتشارهم الجغرافي ونظرًا لمنسوب الحضور الشبابي من سكان

المدينة والطلبة فيها، يضاف إليه الشرائح الوسطى.

انتعشت الحياة الثقافية في حيفا وعدد من المظاهر الجديدة؛ فالمسارح الخاصة وبمبادرات ذاتية ومعها المنصات الثقافية والمعارض الفنية والمراسم والمعاهد الموسيقية والرياضية على تنوعها، بالإضافة إلى المنتديات والفرق الفنية هي من حالة التميّز الحيفاوي كمدينة مستقطبة للفعل بعيدًا عن الشعور بالهامشية أو التسليم للتهميش. فعلى سبيل المثال يشكل مسرح خشبة في البلدة التحتا، وهو مبادرة ذاتية مستقلة، وحالة ثقافية مستقطبة لشريحة واسعة من الجيل الشاب وإبداعاته المتنوعة، وحالة ثقافية اجتماعية ذات هوية فلسطينية متحررة باتت نموذجًا في التنظيم الذاتي الفلسطيني الذي يعتمد على قدراته وقواه الداخلية وليس على أي طرف خارجي، لتكون أولوياته مستقلة كما تمويله الذاتي الحر، وليتحرر أيضًا من فكرة الاستهلاك والترفيه لينطلق نحو الإبداع التفاعلي وتوفير البنية للإنتاج الثقافي الخلّاق، ويتعامل مع المكان بوصفه فضاءً فلسطينيًا مستقلاً، ويمكن القول مساحة حرّة فيها تحرر من سطوة الحالة الإسرائيلية ومسعى لبناء كيان فلسطيني ثقافي إبداعي منفصل عنها تمامًا.

## خلاصة

من المتوقع أن تتواصل وتيرة الهجرة الداخلية للعرب الفلسطينيين إلى حيفا، وهذا يعني انتشارًا أوسع لهذا الجمهور في أنحاء جديدة من المدينة، وإشغال حيّز واسع فوق المعدّل العام في إشغال مواقع في المرافق الاقتصادية والخدماتية والإنتاجية، مما سيجعل بنية الأحياء العربية القائمة ومرافقها وبالذات مدارسها وحياتها الثقافية غير قادرة على استيعاب هذه الحركة، وسيعزز كما هو متوقع المطالبة ببناء مرافق إضافية وانتشارها خارج الأحياء العربية، وهو من شأنه أن يعزز تغيير طابع المدينة وتوزيعتها السكانية، وهذا ليس أمراً مخططًا له عربيًا، بل حركة سكانية طبيعية في ظرف غير طبيعي قائم على اعتبارهم مصدر قلق للذهنية الحاكمة، لكن من شأنه أن يفرض نموذجًا عامًا، يضاف إليه ظاهرة انتقال الفلسطينيين العرب إلى المدن الإسرائيلية التي أقيمت لليهود فقط، بينما هي اليوم في طور الاختلاط. وواقع البلدات العربية المحاصرة فعليًا والمكتظة بشكل كثيف، وامتناع الدولة عن إقامة بلدات عربية جديدة وهو من أسس السياسة الصهيونية، كل ذلك يخلق حالة هجرة ترتدّ على السياسات الحاكمة، وسيكون من غير المحتمل وجود القدرات على وقفها. إن هذا الواقع المرتسم هو ليس نتاج سياسة ديمغرافية عربية غير قائمة أصلًا، وإنما نتاج الديمغرافيا الإسرائيلية التي تخلق نقيضها.

## الهوامش

١ عادل الاسطة، « أحمد دحبور: وصلت حيفا ولم أعد اليها»، ٢٠٠٨ على الرابط التالي: https://bit.ly/٣Rvxcyj

٢ توتري-جبران، منال. (بالعبرية) المدن في طور التشكّل المختلط» https://www.haifa.ac.il.uploads/content-wp/law/2021/11/1_1j.pdf

٣ حداد - حاج يحيى، نسرين، المعهد الإسرائيلي للدمقراطية، ٢٠١٩. انظر/ي الرابط التالي: https://www.idi.org.il/articles/25585 (بالعبرية).

٤ المصدر السابق

٥ الكنيست، «العرب في المدن المختلطة- نظرة من الأعلى»، موقع الكنيست، ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3o08vN2

٦ ريخيس، إيلي. "معاً أم منفصلين - العرب في المدن المختلطة" المعهد الإسرائيلي للدمقراطية، ٢٠١٤. انظر/ي الرابط التالي: https://www.idi.org.il/media/17631/mixedcities-draft21032022.pdf (بالعبرية).

٧ اورباخ، نيكولاي. «مدن تتخالط في إسرائيل"، مجلة كيشت، العدد ٣، العام ٢٠٢١: ص: ١٢٥-١٤٧. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3O4coLl

٨ رجا زعاترة، «من حيفا تخرج البشارة»، في موقع كولبو، ٤ كانون ثاني ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://www.colbonews.co.il/opinion/70131/

٩ اورباخ، نيكولاي، مرجع سابق.

١٠ اوري كاركين، «مجلس مستوطنات الضفة اصبح هنا: حكاية الانوية التوراتية»، في هآرتس، ٢٤ أيار ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://www.haaretz.co.il/opinions/2021-05-24/ty-article-opinion/.premium/0000017f-edb8-d4cd-af7f-edf817390000

11Ahmad H Sa'di, Thorough Surveillance: the Genesis of Israeli Policies of Population Management, Surveillance and Political Control towards the Palestinian Minority. (Manchester: Manchester University Press, 2016), https://public.ebookcentral.proquest.com/choice/publicfullrecord.aspx?p=4777256.

١٢ مدير بيت هجيفن في تلك الفترة.

١٣ دي كوهين، «١٠٠٠ زوج ينتقلون الى حيفا كل سنة، وهي تتحول الى تل أبيب الخاصة بالعرب»، دي ماركر، ١ شباط ٢٠٢٠. انظر/ي الرابط التالي: https://www.themarker.com/realestate/2020-02-01/ty-article-magazine/.premium/0000017f-e1ff-df7c-a5ff-e3fff6df0000

١٤ المصدر السابق

١٥ راجع/ي الرابط التالي: https://haipo.co.il/item/362074